مقابل 152 مليون دينار العام الماضي

العمر: 178 مليون دينار أرباح يضخها «بيتك» في السوق

محمد العمر

نجاح الإستراتيجية الجديدة تمثل في نمو الأرباح 10٪ والأصول 9٪ وإيرادات مجموعة «بيتك» وصلت إلى نحو مليار دينار

قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد العمر ان الأرباح الصافية التي حققها «بيتك» عن عام 2012 والبالغة حوالي 88 مليون دينار تزيد بنسبة تصل الى 10٪ عن العام الماضي، وبلغ مجموع إيرادات مجموعة «بيتك» نحو مليار دينار منها 437 مليون دينار من الكويت، مشيرا إلى ان الأرباح فاقت المتوقع رغم ظروف السوق محليا وعالميا، حيث ان هذه إحدى ثمار الإستراتيجية الجديدة وخطة التطوير وإعادة الهيكلة التي انعكست ايجابيا على العديد من المؤشرات المالية المهمة وأدت إلى نمو الأصول 9٪ لتتجاوز 14 مليار دينار، ونمو ودائع مجموعة «بيتك» بنسبة 6٪، كما شهدت الميزانية زيادة في العائد على حقوق المساهمين بنسبة 8٪ تقريبا، وزيادة صافي الربح بنسبة 9٪، وحققت ربحية السهم زيادة بنسبة 10٪، وبلغت الزيادة في إجمالي الإيرادات بنسبة 7٪.

وأضاف العمر في لقاء مع قناة «سي.ان.بي.سي» عربية ان «بيتك» يضخ 178 مليون دينار من الأرباح في السوق مقابل 152 مليون دينار العام الماضي، ما يؤكد سلامة الأداء واستمرار النمو في ظل الإستراتيجية الجديدة التي تعتمد على تحقيق ربحية مستدامة وتعظيم جودة الأصول والمخاطر بالإضافة إلى التركيز على الاهتمام بالعميل.

وحول توزيعات «بيتك»، قال العمر إنها جيدة وجاءت وفق الخطط الموضوعة، فقد أعلن «بيتك» للمساهمين عن توزيعات نقدية بنسبة 10٪ وتوزيع منحة بنسبة 10٪، فيما كانت التوزيعات على الودائع هي الأفضل على مستوى السوق وهي كالتالي: 2,147٪ للوديعة الخماسية و1,932٪ للودائع الاستثمارية المستمرة، و1,503٪ لوديعة السدرة، و1,288٪ لحسابات التوفير الاستثمارية.

وقال العمر ان المخصصات انخفضت إلى 255 مليون دينار مقارنة بـ 321 مليون دينار العام السابق، وكذلك نسبة القروض المتعثرة للمجموعة من 9,4٪ إلى 5,7٪، وبالنسبة لـ «بيتك» الكويت انخفضت إلى 5,4٪، فيما انخفضت نسبة التكاليف إلى الإيرادات من 78٪ في عام 2011 إلى 68٪ في عام 2012.

وحول مشروعات التنمية في الكويت وفرص تمويلها، قال العمر انه متفائل بشأن توجهات الحكومة والمجلس لتحقيق التنمية، مشيرا إلى أهمية ان ندرك ان مشروعات التنمية تحتاج إلى وقت للاعداد والطرح والترسية وكذلك إلى ان تحقق العوائد المرجوة منها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، كما ان هناك قضايا ملحة وعاجلة يجب ان نجد لها حلولا سريعة وناجحة مثل القضية الإسكانية، فقد وصل عدد الطلبات إلى 100 ألف طلب، وهو عدد كبير لا يستهان به.

وحول جهود التوسع الدولي أكد العمر أنها سياسة مستمرة ودائمة للبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، مضيفا ان «بيتك» حقق نموا في قطاع التجزئة وصل إلى 14٪، وزادت إيرادات بنوكه الخارجية بشكل ملحوظ، فهناك نمو في «بيتك ـ ماليزيا» في الأصول والإيرادات والأرباح التشغيلية، وحقق «بيتك ـ تركيا» نموا في الإيرادات بنسبة 40٪ وإجمالا نمت إيرادات البنوك التابعة بنسبة 19٪.

أبرزها تأجيل تطبيق الحوكمة على البنوك وترشيحات أعضاء مجالس إداراتها

مجلس إدارة «المركزي» يجتمع اليوم لمناقشة 4 قضايا

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان مجلس ادارة بنك الكويت المركزي سيجتمع اليوم لمناقشة العديد من القضايا المصرفية المطروحة على الساحة الاقتصادية في الوقت الحالي، مبينة ان الاجتماع يأتي في أطار الإجراءات التي يتخذها «المركزي» حيال البنوك والشركات الخاضعة تحت رقابته بشكل شهري، وذلك من منطلق دوره كمراقب ومشرع لأهم القطاعات الاقتصادية في الدولة. وأفادت المصادر بأن الاجتماع سيناقش 4 محاور، اولها طلبات البنوك المحلية بشان تأجيل تطبيق معايير الحوكمة على ان يتم تمديد فترة التحضير لتطبيقها لفترة تتجاوز 4 اشهر، ثانيها وضع آلية جديدة لتطبيق جزء من معايير الحوكمة على شركات الاستثمار وشركات الصرافة الخاضعة تحت رقابته، ثالثها الموافقة على زيادة رأس مال بيت التمويل الكويتي (بيتك)، فيما يتعلق المحور الرابع بالموافقة على ترشيحات البنوك المحلية لأعضاء مجالس اداراتها بما يتوافق مع المعايير والقوانين والتعليمات التي وضعها «المركزي» والمتعلقة بذلك الشأن. وكان «المركزي» قد ناقش في وقت سابق الاقتراحات المتعلقة بحوكمة الشركات، بما يسهم في إصدار تعليمات وقرارات متعلقة بتطبيق أنظمة الحوكمة، وتفعيل دور إدارات المخاطر والرقابة المالية في البنوك.

● محمود فاروق

التابعة لـ «الصفاة للاستثمار» والمستحقة لدى 3 جهات

العبيد: «المركز الطبي القابضة» تنجح في إعادة جدولة مديونياتها البالغة 25 مليون دينار

نادر العبيد متحدثا للصحافيين خلال المؤتمر الصحافي

الشركة تفتتح مستشفى الصفاة الأميركي في الربع الثالث

كشف مستشار رئيس مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار نادر صالح العبيد عن نجاح شركة المركز الطبي الكويتي القابضة التي تمتلكها «الصفاة» بنسبة 25٪ في إعادة جدولة مديونياتها البالغة 25 مليون دينار لشركات وبنوك محلية، وذلك عبر إبرام اتفاقيات استبدال مديونية إلى مساهمة في الشركة ضمت كلا من البنك التجاري وشركة الغانم انترناشيونال وشركة التقدم التكنولوجي، لافتا إلى أن الشركة قد تمكنت أخيرا من إصدار البيانات المالية عن الأعوام السابقة المتأخرة وعقدت الجمعيات العمومية الخاصة بذلك لاعتماد تلك البيانات، كذلك عقدت خلال شهر سبتمبر الماضي جمعية عمومية غير عادية لاعتماد تخفيض رأس المال بالخسائر المرحلة من 16,5 مليون دينار إلى 11,5 مليون دينار، ومن ثم زيادة رأس المال إلى 28,5 مليون دينار، علما أنه تمت إعادة هيكلة المديونيات القائمة على الشركة عبر مساهمات عينية ونقدية في رأسمال الشركة، وبناء عليه تم إطفاء الخسائر المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2012.

وأعلن العبيد خلال مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في مقر المجموعة أن شركة المركز الطبي الكويتي القابضة ستقوم بافتتاح مستشفى الصفاة الأميركي التي تمتلكها بنسبة 100٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي، مبينا أن تكلفة إنشائه وتجهيزه بلغت حوالي 31,3 مليون دينار، علما أنه تم إنجاز حوالي 85٪ من المشروع، حيث سيتم تجهيز المعدات الطبية وتعيين الأطباء المتخصصين خلال 3 أشهر المقبلة، فضلا عن انه سيتم انتخاب مجلس إدارة جديد لشركة المركز الطبي الكويتي القابضة يوم 21 فبراير الجاري.

وحول تقييم سهم شركة المركز الطبي الكويتي القابضة، قال العبيد ان الشركة قد وقعت عقد اتفاق حصري مع شركة بيت الصفاة للاستشارات في بداية 2012 تقوم بموجبه بإعادة هيكلة شركة المركز الطبي الكويتي القابضة والإشراف على أنشطة الشركة وإعادة هيكلة الوضع المالي للشركة، حيث قامت بتقييم سعر السهم وبلغ 246 فلسا، متوقعا ان يشهد سعر السهم نموا بعد عملية البدء في تشغيل المستشفى وباقي المراكز الطبية التابعة لها خلال العام الحالي.

وأشاد العبيد بالمهنية والتعاون البناء مع المساهمين والدائنين والجهات الرقابية بتيسير عقد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية لاتخاذ القرارات المهمة التي تعود بالإيجاب على المساهمين، مؤكدا أن شركة المركز الطبي الكويتي القابضة تركز حاليا على حجز مكانة أساسية في القطاع الصحي على الصعيد المحلي من خلال شركاتها التابعة التي تضم كلا من: مستشفى الصفاة الأميركي ـ مركز الصفاة الأميركي الطبي ـ المركز الطبي الكويتي الأسنان ـ شركة الشرق الأوسط للخدمات الطبية.

● محمود فاروق

«الأسماك الكويتية» أعادت هيكلة قطاعات وفتحت منافذ جديدة

صرح رئيس مجلس إدارة شركة الأسماك الكويتية المتحدة حمد عبدالرزاق التركيت بأن الشركة واصلت تنفيذ استراتيجيتها بعيدة المدى والتي اعتمدت بصفة أساسية على إعادة هيكلة قطاعات الشركة المختلفة، حيث تم خلال 2012 اعادة تنظيم قوة العمل وتم تعيين عدد من الكفاءات الكويتية، واستحداث إدارات جديدة، كما اضيفت الى فريق العمل بمصنع الدوحة مجموعة من العمالة المدربة وذلك لتنمية القدرة الإنتاجية والارتقاء بمستوى الاداء، حيث يقوم المصنع بإنتاج الروبيان في نطاق جديد من العبوات الجذابة بأحجام مختلفة تواكب وتلائم احتياجات الشرائح المختلفة من العملاء في الأسواق المحلية والدولية، مع الحرص على استيفاء أعلى معايير الجودة العالمية، كما تم خلال 2012 طرح انواع جديدة من الروبيان بالبقسماط والروبيان الجاهزة للطبخ.

وعن قطع المبيعات المحلية والدولية ونشاط الشركة في الاستيراد اضاف التركيت ان الشركة قد واصلت اهتمامها بالسوق المحلي وذلك بتقديم افضل المنتجات والخدمات لعملائها، مع الحرص التام على تميز منتجاتها وجودتها، تأكيدا لوجودها الفعال في السوق ومحاولتها الدائمة للارتقاء بالمنتجات الى مستوى تطلعات المستهلكين وإرضاء جميع الأذواق، وذلك عن طريق توفير كميات كبيرة من الاسماك والروبيان الطازج والمجمد للمستهلكين من خلال معارض الدانة ومركز خدمة التوصيل للمنازل، حيث يتم تجهيز الاسماك حسب الطلب وايضا من خلال الاسواق المركزية التابعة للجمعيات التعاونية، وقد أثمرت الجهود التي بذلتها إدارة التسويق في تعزيز قاعدة عملاء الشركة من المطاعم والفنادق وشركات التجهيزات الغذائية.

كذلك كثفت الشركة جهودها لتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية والمحافظة على السمعة الطيبة التي تتمتع بها منتجات الشركة وما يتميز به روبيان الخليج من الجودة العالية، وتجري الآن محاولات جادة لفتح اسواق جديدة، كما تواصل الادارة دعمها الكامل لأنشطة التصدير لزيادة العائد وتحقيق التغطية المطلوبة للأسواق التصديرية.

وفي الوقت نفسه فقد قامت الشركة باستيراد كميات كبيرة من الاسماك والروبيان الطازج والمجمد من الصين وفيتنام والهند ومن حصيلة الصيد الإيراني كالمعتاد. وقال التركيت ان ادارة الشركة لديها خطة تنموية طموح لتحديث قطاع الصيد باستبدال السفن الحديدية بسفن من نوع الفيبرجلاس لتوفير المصاريف التشغيلية، وتحسين الاداء التشغيلي لقطاع الصيد في الكويت وفي الشركات التابعة خارج الكويت والتركيز ايضا على فتح منافذ جديدة للتسويق وايجاد مصادر مختلفة للمشتريات للسيطرة على الاسعار.

تقرير البورصة اليومي

تراجعات محدودة لمؤشرات السوق بسبب جني الأرباح

تراجعت جميع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في جلسة تعاملات امس على وقع عمليات بيع بهدف جني الأرباح، وشهد المؤشر السعري أول تراجع له بعد 6 جلسات متتالية من الارتفاع، لكن الانخفاض كان محدودا بمقدار 0,94 نقطة ليحافظ على استقراره فوق مستوى 6400 نقطة الذي بلغه لأول مرة منذ اكثر من 9 أشهر في جلسة تعاملات اول من امس، حيث اقفل المؤشر عند مستوى 6405,7 نقاط، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,73 نقطة ليظل قريبا من مستوى 430 نقطة بإقفاله عند 429,94 نقطة، وتراجع مؤشر كويت 15 بالقدر نفسه الذي تراجع به في الجلسة قبل الأخيرة ليستقر المؤشر عند مستوى 1030,72 نقطة.

وبدا جليا منذ بداية الجلسة ان هناك نوايا قوية للبيع، حيث لوحظ ان طلبات البيع تفوق طلبات الشراء بشكل لافت، وبعد مرور اقل من 10 دقائق خسر المؤشر العام مستوى 6400 نقطة، وهوى الى ما دون ذلك على وقع عمليات البيع التي زادت وتيرتها مع مرور الوقت بهدف جني الارباح خاصة من الأسهم الرخيصة التي شهدت ارتفاعات سعرية ملحوظة في الجلسات الأخيرة، وكانت اكثر الأسهم التي تعرضت للبيع سهم المستثمرون الذي جاء في صدارة الشركات الأكثر تداولا بأكثر من 108 ملايين سهم، كما تعرض سهم الخليجي لعمليات بيع لليوم الثاني على التوالي، ليتراجع السهم الى ما دون مستوى 50 فلسا بعد خسارته 1,5 فلس في جلسة أمس، علما أن السهم شهد نشاطا كبيرا في الجلسات الاخيرة وزادت قيمته السوقية بشكل لافت.

وتعرضت مجموعة كبيرة من هذه النوعية من الاسهم الى البيع منها مجموعة «ايفا» وعدد من الشركات التابعة لها، كما تراجعت أسهم عقارية منها أبيار ومدينة الأعمال والمنازل، كما تراجعت أسهم تابعة لمجموعتي المدينة والخرافي، ولكنها قلصت خسائرها قبل الإغلاق، وهو ما ساهم في تقليص خسائر المؤشر السعري والتي تجاوزت خلال التعاملات 40 نقطة، غير أن عمليات شراء لمجموعة من الاسهم التي تراجعت خلال الجلسة، إضافة الى أسهم أخرى مثل تمويل الخليج والمعدات واكياروس وعارف للطاقة كان لها دور في تقليص الخسائر الى أقل من نقطة ليستعيد المؤشر الصعود فوق مستوى 6400 نقطة في الثواني الأخيرة من الجلسة.

وتعرضت بعض الاسهم القيادية، وخاصة البنكية، الى تذبذب ملحوظ في الأداء خلال الجلسة، وهو ما أدى الى تباين أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 وجنوحهما للانخفاض أغلب فترات التداول، وشهد سهم بيتك استقرارا بعد ارتفاع وانخفاض خلال الجلسة بعد إعلان البنك عن نتائجه وتوزيعاته للعام الماضي، وأغلق عند مستوى 810 فلوس بعد تداول أكثر من 2,5 مليون سهم بقيمة تجاوزت مليوني دينار.

وارتفعت القيمة النقدية المتدفقة للسوق بنسبة 20٪ مقارنة بجلسة بداية الاسبوع على وقع ارتفاع كميات تداول عدد من الاسهم الكبيرة في مقدمتها زين وبيتك.

ومن المتوقع أن تستمر العمليات المضاربية في السوق خلال الفترة الحالية، خاصة أن أغلب المتعاملين يفضلون بناء المراكز الاستثمارية بعد انتهاء مرحلة الافصاح عن النتائج المالية.

مؤشرات السوق

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 0,94 نقطة ليصل الى مستوى 6405,7 نقاط بنسبة انخفاض 0,01٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,73 نقطة ليستقر عند مستوى 429,04 نقطة بنسبة انخفاض 0,17٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,44 نقطة بنسبة انخفاض 0,04٪.

وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 485,1 مليون سهم نفذت من خلال 7890 صفقة قيمتها 39,5 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الاداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة 2,9٪ وارتفعت الصفقات بنسبة 6,7٪، كما ارتفعت القيمة بنسبة 20٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة بواقع 12,5 مليون دينار بنسبة تشكل 31,8٪ من الاجمالي، تصدرها سهم زين وذلك من خلال 3,8 ملايين دينار تمثل 9,6٪ من اجمالي القيمة، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 46,6٪ تصدرها سهم «المستثمرون» من خلال 108,4 ملايين سهم تشكل 22,3٪ من اجمالي التداولات.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

0.94
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,01٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,73 نقطة بنسبة 0,17٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,44 نقطة بنسبة 0,04٪.

485.1
مليون سهم تم تداولها بقيمة 39,5 مليون دينار.

5
شركات استحوذت اسهمها على 31,8٪ من القيمة الاجمالية واستحوذ سهم زين على 9,6٪ من القيمة.

5
قطاعات ارتفعت مؤشراتها امس، تصدرها قطاع النفط والغاز بواقع 13,4 نقطة، وتراجعت مؤشرات 5 قطاعات تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية بواقع 6,1 نقاط.

السبيعي: اتحاد الشركات الاستثمارية ضاعف جهوده لإيجاد آليات حماية الشركات وتعزيز الخدمات المالية

جانب من اجتماع عمومية الاتحاد

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية بدر السبيعي إن الاتحاد ضاعف خلال عام 2012 من جهوده وأنشطته المتنوعة لإيجاد الآليات المناسبة والسريعة لحماية الشركات الاستثمارية وتعزيز الخدمات المالية، والعمل مع الجهات ذات القرارات المصيرية لتجنب الخسائر المحتملة للشركات نتيجة القرارات التي تصدرها تلك الجهات.

وأوضح السبيعي، في كلمة القاها خلال اعمال الجمعية العمومية العادية للاتحاد والتي عقدت امس بقاعة بحرة بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت، قائلا انه: «من تلك الجهود قام وفد من اتحاد الشركات الاستثمارية بلقاء وزير التجارة والصناعة لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، كما التقى وفدا من الاتحاد مع فريق العمل المكلف والمشكل من قبل المجلس الأعلى للتخطيط بدراسة أوضاع الشركات الاستثمارية ووضع الحلول المقترحة لمعالجة تلك الأوضاع، كما قدم رؤيته الشاملة من خلال ورقة لمعالجة الأزمة المالية وانعكاساتها على الشركات الاستثمارية في دولة الكويت ـ الحلول المقترحة، وكذلك عدد من المقترحات التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن ذلك اقتراح تأسيس المجلس الأعلى للاقتصاد، هذا بجانب اللقاءات المستمرة مع محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس هيئة مفوضي هيئة أسواق المال، ومدير عام سوق الكويت للأوراق المالية، واتحاد مصارف الكويت».

وأشار السبيعي الى مرسوم قانون الشركات الجديد واصفا اياه بأنه تطور إيجابي، ونتاج اللقاءات المستمرة مع الجهات ذات الصلة، حيث دعم مجلس إدارة الاتحاد هذا التوجه.

وأوضح أن هناك لقاءات ربع سنوية ستكون مع الأعضاء لطرح التصورات واستقبال الآراء التي من شأنها أن تدعم القطاع، مشيرا في هذا الصدد الى اختتام الاتحاد لقاءاته بالمشاركة في تقديم مبادرة بإجماع أربعة اتحادات اقتصادية وهي اتحاد مصارف الكويت، اتحاد الصناعات الكويتية، اتحاد العقاريين، واتحاد الشركات الاستثمارية، وذلك لمعالجة الكيانات المضطربة جذريا، واقترح السبل الكفيلة لإنعاش القطاعات كافة ومنها القطاع الاستثماري والتي قدمت الى صاحب السمو الأمير بتاريخ 2012/12/26، ثم تلا ذلك عقد لقاءات مع سمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء لتوضيح المقترح المقدم.

وفي ختام اعمال الجمعية العمومية للاتحاد تم انتخاب كل من: صالح علي القاضي، حمد محمد السعد، وفيصل منصور صرخوه، كأعضاء مجلس إدارة بدلا من الأعضاء المستقيلين.

«هارفارد لإدارة الأعمال» تقدم برنامجاً خاصاً بالتعاون مع «الدراسات المصرفية»

قال محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د.محمد الهاشل إن المعهد سيقوم، وللعام الرابع على التوالي، بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال لتقديم برنامج لتطوير أداء القيادات التنفيذية في البنوك والشركات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبين المحافظ أن البرنامج هو أحد المشاريع التنموية الاستراتيجية التي يباشرها معهد الدراسات المصرفية بتوجيهات من بنك الكويت المركزي، وتمويل من البنوك المساهمة والممولة للمعهد، وذلك بهدف تطوير الكوادر الوطنية، والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي، لافتا الى انه تم عقد هذا البرنامج للمرة الأولى في الكويت عام 2010، واقتصرت المشاركة في ذلك البرنامج على البنوك الكويتية الأعضاء في معهد الدراسات المصرفية، وعقد البرنامج عقد للمرة الثانية في العام 2011 في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ونظم للمرة الثالثة في 2012 في الدوحة بدولة قطر، وشارك في البرنامجين ـ إلى جانب البنوك الكويتية ـ مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخليجية، أما برنامج هذا العام فسيعقد في مسقط بسلطنة عمان في فندق ومنتجع شنجريلا.

واضاف بالقول: «ونظرا للنجاح الكبير الذي حققه البرنامج، ولتعميم أوجه الاستفادة من هذه التجربة المتميزة، فقد تم تقديمه في العام 2011 على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث عزز هذا التوجه نحو تقديم البرنامج على مستوى دول مجلس التعاون رغبة مماثلة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وذلك لتوسيع نطاق البرنامج ليكون برنامجا إقليميا». وبين الهاشل أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال بدأ منذ عام 2009، موضحا أن البرنامج الذي تقدمه الكلية للعام الرابع على التوالي يعتبر أول برنامج خاص تقدمه الكلية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ان الكلية تنتقي، بعناية وبناء على اعتبارات عديدة، المشاريع التي تباشرها من خارج مقرها في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية، مشيرا الى رغبة الكلية في مواصلة العمل مع معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت يبين مدى رضاء كلية هارفارد عن هذا التعاون.

وفيما يخص تصميم البرنامج، افاد الهاشل بأن البرنامج الذي ستنفذه كلية هارفارد في العام الحالي تحت عنوان «الإدارة الإستراتيجية، والقيادة لتحقيق النتائج» سيكون مشابها إلى حد كبير للبرامج التي تم تنفيذها في الأعوام الثلاث الماضية، نظرا لكون التصميم من الأسباب الرئيسية لنجاح البرنامج، حيث يجمع بين محورين هامين هما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة»، مشيرا الى ان مدة البرنامج ستكون ستة أيام، حيث سيعقد خلال الفترة من 9 إلى 14 مارس 2013، ويستهدف المديرين التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادل هذا المستوى.